

المطهارة الثابتة بقصة الاصل وما يقول بان
 الظاهر هو النجاسة قلنا نعم ولكن الطهارة كانت
 ثابتة بيقين واليقين لا يزول الا بيقين مثله
 الا يرى انه اذا اصاب عضو انسان او ثوبه من
 سوء الدجاجة المحلاة او من الماء الذي ادخل الصبغ
 يده فيه وصلح مع ذلك جازت صلواته واذا اصاب في
 سراويل المشركين جازت الصلوة لان الطهارة في
 هذه الاشياء اصل وقد يتيقنا الطهارة وشككنا
 في النجاسة فلم يثبت النجاسة بالشك كذا هنا انتهى
 ثم قال وروى محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ان عليا
 سئل عن عن ذبايح التصاوي من اهل الكتاب
 فلم يريه باسأ انتهى وما نقلنا سابقا من المسأ
 المتعلقة بالرخص مبنى على هذا الاصل وبالجملة
 ان الاعتماد

ان الاعتماد في امر الطهارة ليس من سنة السلف
 رحمه الله تعالى فمن لم يطعم مستقيماً خال عن الوضوء
 واستعداداً فله ان يتحرى الاقوى والاحوط بحيث
 لا يفوت به اتم منه كالجماعة والتلاوة والذكر والفكر
 والتقصيف واما الموسوس والمستعد فعليه
 ان يتحرى الرخصة والسعة الى ان يقطع عنه
 احتمال الوضوء في التورع والتوقى
 من طعام اهل الوظائف من الاوقاف او بيت
 المال مع اختلاط الجملية والعوام واكل طعامهم
 وهذا ناشئ من الجهل او الرياء فكما ان الكسب بالبيع
 واجادة ونحوها اذا روعي فيها شرط الشرع حلال
 طيب كذلك الوقف اذا صح روعي شرطه
 الوقف فلا تشبهته فيما اصلاً اذا الصحابة رضي الله